

أثر البنية اللسانية في التحليل النحوي المعياري

* د. سليمان بن سمعون

جامعة غرداية، الجزائر

البريد الإلكتروني: dr-bslimane@yahoo.fr

ملخص البحث

شهدت الدراسات اللغوية تطورا كبيرا مع ظهور اللسانيات؛ فانشغل اللغويون بمستجدات الدرس اللساني الحديث فحاولوا بذلك أن يبينوا حدود الدراسة اللغوية المتمثلة في النحو، والصرف، والمعجم، والمعنى، بما يقابلها من مصطلحات في اللسانيات (علم اللغة الحديث)، فأصبحت المفاهيم التي تقابل علوم اللغة كالتالي: التركيب هو النحو، والمورفولوجيا هي الصرف، والمعجمية تتقاطع مع المعجم؛ من حيث تهتم بدراسة مفردات المعجم، والدلالة هي المعنى.

وإذا ما قمنا بالتفصيل في خصائص كل علم على حدة؛ وجدنا أنّ اللسانيات اهتمت بالجوانب الشكلية، ومن ثمّ أصبح كل علم من العلوم يحتوي سمات بنيوية شكلية، وأخرى معنوية دلالية، ولسنا في هذا المقال بصدد إثبات تلك السمات في جانبيها الشكلي، والدلالي، وإنما ينصبُّ هذا البحث على أثر البنية اللسانية في التحليل النحوي المعياري، وتوضيحها في قسمها النحوي فهو أساس التركيب، وخصوصا في البحث عن الخصائص البنيوية لأقسام الكلم: الاسم، والفعل.

وسنركّز على الخصائص البنيوية وعلاقتها بالمعيار في بناء الاسم والفعل؛ لأنهما القسمان اللذان يشكّلان بنية الجملة العربية في الإسناد الاسمي والفعلية، وترك دراسة الحرف لدراسة مستقبلية تتبيّن فيها الخصائص البنيوية له من منطلق لساني.

ولذلك سنشتغل على خطة تتلخص في النقاط التالية: البحث عن أثر البنية اللسانية؛ وعلاقتها بالتحليل النحوي المعياري، من خلال البحث في البنية وشروطها الشكلية والعلمية.

* المؤلف المرسل: د. سليمان بن سمعون dr-bslimane@yahoo.fr

Résumé :

Les études linguistiques ont été un développement majeur avec l'émergence de la linguistique: les linguistes se sont intéressés à la leçon linguistique moderne et ont tenté d'expliquer les limites de l'étude linguistique de la syntaxe, de la morphologie et du lexique, ainsi que son sens, avec la terminologie correspondante en linguistique. Comme suit: la composition est la grammaire, la morphologie est le drainage, le lexique se croisent avec le lexique, enternes d'intérêt pour l'étude du vocabulaire du lexique et la significat ion est le sens.

Si nous détaillons les caractéristiques de chaque science séparément, nous avons constat é que la linguistique s'intéressait aux aspects formels et que chaque science avait des caractéristiques structurelles de formalité et de moralité morale, et nous ne sommes pas dans cet article allons prouver ces caractéristiques tant formelles que sémantiques. Cette recherche sur l'effet de la structure linguistique dans l'analyse normative de la grammaire et sa clarification dans sa section grammaticale constituent la base de la composition, en particulier dans la recherche des propriétés structurelles des sections du mot: le nom et le verbe.

Nous nous concentrerons sur les caractéristiques structurelles et leur relation avec le critère dans la construction du nom et du verbe, car ce sont les deux sections qui forment la structure de la phrase arabe dans l'attribution nominale et réelle, et nous laissons l'étude de la lettre à une étude future dans laquelle nous en trouvons les caractéristiques structurelles en termes linguistiques.

Nous allons donc travailler sur un plan comprenant les points suivants: la recherche de l'effet de la structure linguistique et sa relation avec l'analyse grammaticale normative, en examinant la structure et ses conditions formelles et scientifiques.

لئن كان مفهوم البنية مفهومًا لسانيا يحيلُ إلى مصطلحين أساسيين في اللسانيات البنيوية ؛ وهما المكونات :وهي العلامات اللسانية، والعلاقات :وهي التي تربط بين المكونات، فإنَّ الرغبة في خوض غمار هذه الورقة البحثية يكمنُ في البحث عن الأثر الذي يمكن أن تتركه البنية اللسانية في التحليل النحوي المعياري من منطلق مفهوم الوصف، وصولاً إلى المعيار الذي يقتضيه النحو، وربما لا نستطيع في هذه الورقة المختصرة؛ أن نلَمَّ بكل القضايا النحوية التي يشملها التحليل النحوي المعياري.

لذلك سنقف على مجموعة من العلاقات النحوية التي يتطلبها البناء النحوي من منطلق أقسام الكلم، ولن يكون هَمُّنا التطبيق بقدر؛ ما نرصد مظاهر العلمية في التحليل المعياري؛ على الرغم من اختلاف توجّهات الدراستين النحوية واللسانية، وقد يتساءلُ متسائلٌ عن الهدف من هذه الدراسة، وعن الأسباب التي أدّت بنا إلى إنجازها؟

والجوابُ لن يكون جواباً قطعياً محاولةً منّا لفتح المجال لمثل هذه الدراسات التي تبحثُ في التداخل بين العلوم _علاقة اللسانيات بالنحو_، وتحاول الإجابة عن التساؤلات العلمية؛ في مجال التحليل اللساني، وعلاقته بالنحو.

وإذا ما رُمنا طلب الدقّة العلمية في التأسيس لنظرية نحوية عربية، أو موقع تلك النظرية من اللسانيات البنيوية؛ ربما أمكننا هذا الطلب من الإجابة عن سبب اختيار الخوض في هذه الدراسة ، وهدفها الممثل في البحث عن الأثر الذي يخلفه مصطلح بنية في التحليل النحوي.

وعليه فقد اخترتُ الخوض في هذا المجال العلمي الاستمولوجي المهم؛ على الرغم من وجود دراسات مشابهة وسابقة لهذه الدراسة، وقد كانت تلك الدراسات تأسيسية، ومنها الدراسات القيمة التي أنجزها كل من الباحث خليل عمارة في كتابه في نحو اللغة وتراكيبها، والباحث نهاد

الموسى في كتابه نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، والباحث حلمي خليل في كتابة العربية وعلم اللغة البنيوي، والباحث عبد الرحمن حاج صالح في كتبه اللسانية ومنها: كتاب اللسانيات، والباحث عبد السلام المسدي في كتابة العربية والإعراب... وغيرها من الدراسات القيّمة ، والتي لا يمكن حصرها في هذا المقام.

ولكي نلتزم بالدقة العلمية التي اشتراطناها على أنفسنا اخترنا مجموعة من العناصر التي قدّمت فيها تصوّرنا للأثر الذي تخلفه البنية اللسانية في التحليل النحوي المعياري، أو بعبارة أخرى هل يمكننا الحديث عن قيام نظرية نحوية عربية؟؟

وللبحث في العناصر التي تُحقق تلك النظرية، وتسعى إلى قيام علاقة مبرّرة بين اللسانيات والنحو اخترنا مايلي : فأما التي تبين حدود دراسة البنية ، والتي نتقصّى بها حضور الأثر اللساني في النحو المعياري؛ فتمثّل في التالي:

مفهوم البنية اللسانية، وشروط الدراسة العلمية للبنية اللسانية، و القيمة اللسانية، وأما التي نتحقق بها من إمكانية رصد التعالق بين ما هو لساني، وما هو نحوي ؛ فيمكن أن يرتبط بالعناصر التالية: معيار التحليل النحوي، والبنية اللسانية والتحليل النحوي. وقد تتداخل بعض المفاهيم في كلا العلمين، ومن مهامنا البحث في مبرّرات ذلك التداخل.

أولاً: البنية اللسانية:

لقد لوحظ في تعريف البنية في اللسانيات؛ وجود اتجاهات متعدّدة تبحث في خصوصية مفهوم البنية اللسانية، وقد لاحظنا أن كل تلك الاتجاهات متمثلة في مجموعة مدارس لسانية غربية _مدرسة جنيف، المدرسة الوظيفية الصوتية (فلم ماتيسوس) (حلقة براغ)، المدرسة الإنجليزية (دانيال جونز، جون فيرث)، المدرسة الوظيفية التركيبية (مارتيني، لوسيان تينير)، المدرسة الجلوسيمية

(لويس هيلمسليف) _ ولو اختلفت تلك المدارس ظاهرياً؛ فإنها تلتقي في الطرح السوسيري، وهو اعتبار البنية نظام، لأنّ اللغة بمفهومه _ دي سوسير _ شكل وليست مادّة، وأنّ حديثنا عن البنية سيكون حديثاً عن المكوّنات؛ وهي العلامات اللسانية، وأيضاً العلاقات القائمة بينها، ولذلك اقترح دي سوسير دراسة الجانب الشكلي في اللغة، وهو العلاقة بين الدال والمدلول، لأنّ أي علامة لسانية؛ هي عبارة عن المكونين مجتمعين معاً، ولا يمكن أن تكون الدراسة الشكلية للغة هي دراسة للدال بمعزل عن المدلول.

إنّ منظور دي سوسير للبنية على أنّها العلاقات بين المكوّنات _ على الرغم من اختياره لمفهوم النظام _ يجعل منها مفهوماً مركزياً تدور حوله أغلب الدراسات اللسانية البنيوية، وقد تساءل الباحث عبد الجليل مرتاض قائلاً: هل من تعريف شامل للبنية اللسانية؟ مُشيراً إلى أنّ "البنية اللسانية هي البنية التجريدية التي تمثّلها وقائع لسانية عبر شبكة علاقات التعارض بين عناصرها التي تمكّن اللغة من أداء وظيفتها الأساس أي وظيفة التبليغ"⁽¹⁾

صحيح أنّ دي سوسير يلجّ على المفهوم التجريدي للبنية؛ وبمفهومه (النظام)، ولكن مع ذلك يستحضر أهمية المكوّنات في الاضطلاع بمهمة التحليل التجريدي الذي تتصف به البنية، وهو ما يشعّرننا دائماً بأنّ هناك ترابطاً بين الجانب الصوتي المادي الذي يعبر عنه الدال، والجانب النفسي المعنوي أو الصورة الذهنية التي يعبر عنها المدلول "و لا تقوم الوظيفة المميزة للسان إزاء الفكر في خلق وسيلة فونيطيقية ماديّة من أجل التعبير عن المعاني والأفكار وإنما يكمن دور اللسان في كونه

⁽¹⁾ عبد الجليل مرتاض، البنية اللغوية في ضوء المناهج اللسانية، مجلّة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، العدد 31، 2015، ص 23.

يستخدم وسيطا بين الفكر والصوت في شروط وأحوال يؤدي اجتماعهما فيها بالضرورة إلى ضروب من التحديدات المتبادلة المنعكسة للوحدات"⁽¹⁾

فما هي إذن تلك الضروب من التحديدات المتبادلة المنعكسة للوحدات؟

والإجابة أنّ تلك الضروب متعدّدة؛ وقد ناقشها دي سوسير حينما أشار إلى العلاقات التي تجمع بين الوحدات، وهذه العلاقات مختلفة منها ما يكون مرتبطا بالدوال، ومنها ما له علاقة بالمدلولات، وقد أخبرنا عبد الجليل مرتاض في قراءته لمناهج اللسانيات الحديثة في تحديده لمفهوم البنية قائلا: "وأعتقد أنّ الإدراك الأفضل للبنية اللغوية أنّ نتحدّث عنها انطلاقا من لغتنا المتواصل بما كظاهرة تبليغية مستقلة، لا من مناهج لسانية لم تحدّد هي بذاتها نفسها تحديدا مجمعا عليه بين المنظرين اللسانيين"⁽²⁾

وعلى الرغم من الحكم الذي أطلقه عبد الجليل مرتاض على واقع الدراسات والمناهج اللسانية لتحديد مفهوم البنية، إلا أننا نجد أنّ أغلب تلك المناهج اللسانية قد انطلقت من ثوابت دافع عنها دي سوسير؛ فاستقرت في تلك النظريات، واستطاعت أنّ تُثبت أهمية البنية اللسانية في تحليل اللغة، ومن ثمّ الحكم على الدراسة الموضوعية العلمية للعلامات اللسانية، وكيفيات انتظامها، " فلما كانت اللغة نسقا من الرموز والصور الدالة؛ فكلّ شيء نزلت عليه هذه الصّور والرموز يصيرُ متشكّلا على وفقها، والبنائية إنّما هي هذا التشكّل عينه"⁽³⁾

وإذا كانت البنائية _ المصطلح لظه عبد الرحمن _ هي ذلك التشكل من الرموز و الصور، فهذا يعني استحضر مفهوم البنية في أبسط صورها، وهو إمكانية تشكّلها من علاقة بين الدال

⁽¹⁾فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، افريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، دط، 2008، ص 167.

⁽²⁾عبد الجليل مرتاض، البنية اللغوية في ضوء المناهج اللسانية، ص 32.

⁽³⁾ظه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط3، 2012، ص 65.

والمدلول؛ لكوها تقتضي علاقة بين طرفين متعالمين، ومع ذلك يصرُّ دي سوسير على مفهوم النظام، ويعبّر النظام عن الجانب الثابت في اللغة، ولذلك يمكننا وصفه بأنّه معيار لنظامية اللغة، ولا يمكننا هنا أن نعتبر النحو نظاماً لغوياً منفصلاً عن النظام اللساني بمفهومه في اللسانيات؟

وعليه يكون النحو نظاماً لغوياً يتقاطع مع النظام اللساني؛ ولكن ما يميّز النحو أنه يرتبط بالمعنى وخاصة المعنى النحوي، والذي هو "محصولّ العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وهو ما تدلُّ عليه الكلمة باعتبارها رموزاً للأشياء والأحداث والأفكار، كما يتمثلها المتحدثُ باللغة"⁽¹⁾

وعندما نتكلّم على المعنى النحوي؛ نجد أن النحو يختلف عن اللسانيات في اهتمامه بالمعاني المختلفة الناتجة عن التراكيب النحوية، في حين لا تهتم اللسانيات البنيوية بالمعنى، وهو ما يجعلنا نبحث في علاقات التأثير والتأثر بين البنية اللسانية والتحليل المعياري النحوي، ولنلاحظ مبدئياً أنّ تلك العلاقة تنشأ حين الاتفاق على معاني العلامات اللسانية، ومن حيث إنّ بنية أي علامة تتكوّن من دال ومدلول، ومع ذلك يمكن أن نصفها بأنها بنية ثابتة من خلال أحد المعاني المنوطة بها، والتي من بينها المعنى النحوي، ولا تناقض في ذلك، ويتأكّد التعالق بين اللسانيات والنحو؛ عندما يتعرّف المحلّل اللساني، واللغوي النحوي على تلك العلاقات المشتركة بين العلمين، ولا شك أنّ من بين أهمها العلاقات الصرفية و النحوية، وهو ما دعا تمام حسّان في كتابه الخلاصة النحوية عند تقسيمه لأقسام الكلم إلى القول: "سنجد أنّ الكلمات تتفق وتختلف في صورها ووظائفها، ومواقعها في السياق، وفي طرق تغييرها وتقلّبها كذلك، فما اتفق منها في الصّورة أو الوظيفة إلخ؛ وضع في قسم بعينه من أقسام الكلم، وما اختلف منها اختلفت به الأقسام... وكثيراً ما تُطلق

(1) حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، دط، 2011، ص 104.

على هذه الكلمات لفظ المفردات، فنشير بهذا اللفظ إلى إمكان تعريف الكلمة بأتمها ما صلح من عناصر اللغة للإفراد⁽¹⁾

ولما كان التعريف الذي قدّمه تمام حسّان يبيّن أنّ هناك علاقة ثابتة بين القسم الذي تنتمي إليه الكلمات، وبين ما يمكن أن تُسهّم به مع غيرها في أداء المعنى النحوي، فإنّ هذا التعريف يُجلبنا بالضرورة إلى نظامية اللغة؛ بوصفها شكلا ، ويتمُّ هذا من حيثُ المحوران الاستبدالي والتركيب في اللسانيات.

ثانيا: شروط الدراسة العلمية للبنية اللسانية

من بين شروط الدراسة العلمية للبنية اللسانية توفّر مفاهيم الوصف ، والتصنيف، والتعميم، والتجريد، وهي ربّما الشروط التي يمكن توافرها أيضا في قيام النظرية اللسانية، ولما كان المحوران الاستبدالي والتركيب في اللسانيات البنيوية ؛ يثبتان معا الأهمية الكبرى لما تضطلع به العلامات اللسانية في توافقها وتواجهها دون تناقض _ وذلك عند النظر إلى تلك العلامات اللسانية_ في أحد المحورين دون الآخر ، ربّما يتأكّد بذلك أنّ هناك علاقة وطيدة بين البنيوية والسّمات اللغوية في علاقتها ببنية النظام اللغوي" ذلك لأنّ اللغويين منذ أيّام العالم اللساني المشهور دي سوسير... في أوائل القرن العشرين، درسوا عناصر اللغة والسّمات المميّزة لعلاقتها بوصفها أنساقا لا علاقة لها بالعالم الذي تعبّر عنه أو تدلُّ عليه⁽²⁾

ومهما يكن الطرح الذي تقدّم به دي سوسير ، ومنطلقه أنّ اللغة شكل وليست مادة، فإنّه في المحصّلة لا يمكننا البحث أو الانطلاق في الدراسة العلمية الموضوعية للغة من فراغ، ودليلنا على

⁽¹⁾تمام حسّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط3، 2009، ص 39.

⁽²⁾فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء المغرب، ط2، 1986، ص 06.

ذلك هو أنّ دي سوسير قد أقصى المرجع فقط في التحليل الشكلي الذي يرتضيه؛ حتى يحقق التوجه العلمي الصارم في التحليل الشكلي للغة، ومع ذلك لو وضعنا تلك الشروط في ميزان التحليل الشكلي؛ لوجدنا أنّها تميل إلى كونها تُدرس في محتواها، أي في جانبها المادي أولاً، ثم بعد ذلك توظّف في التحليل الشكلي، الذي يتوافق مع منهج الدراسة التزامنية للغة.

وعليه فإنّ الجمع بين الشرطين الوصف والتصنيف مثلاً لا يؤدي إلى تناقض، فنحن حينما نصنّف أقسام الكلم إلى اسم، وفعل، وحرف، فإننا بديهيًا قمنا بوضع تصنيف نحوي في الأساس، حيث لا يمكن أن يقوم تركيب لغوي، دون التأكد من الخصائص الشكلية والدلالية (المضمون) لكلّ قسم على حدة، وعندما نصف تلك الأقسام فإنّ وصفها لا يتجاوز بنيتها المعجمية، والصرفية، والنحوية أساساً، وهو ما يعني أنّ هذين الإجراءين يوظّفان في المحور الاستبدالي دون إشكال منهجي ولا علمي، ولكن في المقابل عند الحديث عن الشرطين الآخرين؛ وهما التعميم والتجريد، فيمكن أن يوظفا في المحور التركيبي بسهولة، لأنّ التعميم والتجريد سيتعلّقان بالقاعدة النحوية، والتي تتطلّب دراسة علمية مفصّلة لأحوال التراكيب، وهو ما لم تحقّقه الدراسة اللسانية البنيوية إلا في الجانب الشكلي منها، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه الشروط بمثابة القاعدة الأساس التي توضّح أثر البنية اللسانية في دراسة النحو، ومن ثمّ قيام نظرية نحوية عربية، تتحقق من خلال نفس الشروط التي تعتمد عليها الدراسة العلمية للغة.

إنّ التوصل إلى وضع شروط عامة تحقّق قيام نظرية لسانية؛ منشؤها البنية اللسانية؛ سيُسهم دون عناء في قيام نظرية نحوية عربية، تعتمد نفس الشروط، وتقوم على متطلبات البنية اللسانية وشروطها، وهو ما يجعلنا نتكلّم عن أنماط الاختلاف بين الأبنية، "لذلك يقف المتعامل مع اللغة عامةً... على نمطين من الاختلاف بين الأبنية على مستوى معانيها: نمط نوعي، وآخر كمّي:

1_ النمط النوعي: ويتّصلُ بالعلاقات الخلافية بين معاني الأبنية التي تتشاكل إلى حدّ

كبير...

2_ النمط الكمي: ويتّصلُ بدرجة دنيا من الاختلاف بين أبنية الكلمات إذ يُوجدُ معنى

جامع ترجعُ إليه كل التنويعات البنيوية⁽¹⁾

وإذا كانت اللسانيات البنيوية قد قامت في تحليلها للعلامات اللسانية على مبدأ التشاكل

والتقابل، فإنّ هذه الخاصية أثبتت استحلاص قيمة العلامات اللسانية؛ بالمنظور اللساني البنيوي.

3_ قيمة العلامة اللسانية:

يقصد دي سوسير بمفهوم القيمة أنّ تضطلع العلامات اللسانية بمعنى ثابت ينشأ من علاقتها

مع غيرها من العلامات الأخرى في التركيب اللغوي، وماذا يقصد دي سوسير بالتركيب، إنّ لم يكن

يقصدُ النحو هنا؟

إننا إذا نظرنا للنحو في علاقته المباشرة باللسانيات البنيوية؛ وجدناه يتمّم التصوّرات الشكلية

للبنى اللسانية في التركيب، وهو ما تُدافع عنه اللسانيات البنيوية، ولكن في المقابل يجبُ أنّ نبحث

عن إمكانية الحديث عن الشكل فقط، وهل هذا ممكن؟

يمكننا أنّ نسير في هذا الاتجاه عند مناقشتنا علاقة بنية ببنية أخرى، و"يتّضحُ في إطار هذه

العلاقة وجود مستويين من الأبنية. أبنية ظاهرة، وأخرى خفية، لذلك لا يمكن الوصول إلى المعنى إلّا

(1) أحمد الوديني، أصول النظرية النقدية القديمة من خلال قضية اللفظ والمعنى، دار الكتاب الجديد المتحدّة، بيروت لبنان،

عبر مسلك غير مباشر على نحو من التكنية، فبنية الكلمة تقوّد إلى بنية أخرى، هي التي تبوح بالمعنى⁽¹⁾

ولنأخذ مثالا بسيطا الجملة التالية: هذا أمرٌ جليلٌ، إنّ هذه الجملة مكوّنة من ثلاث كلمات وهي اسم الإشارة هذا، واسم معنى : أمر، وصفة : جليل، ومن حيث البنية النحوية، يمكن الحديث عن جملة اسمية مكوّنة من اسم الإشارة مبتدأ، والاسم الموالي خبر (أمر)، وصفة تمثّلت في كلمة جليل، والتحليل بهذا الشكل يمكن أن يتشابه مع أي جملة ؛ تنسج على منوالها، لإمكانية أن يحلّ اسم الإشارة محلّ الاسم الظاهر المبتدأ ، وأن يضطلع بنفس الوظيفة النحوية، ولكن مع ذلك لا يمكننا القول إنّ هذه الجملة قد حدّدت صفة ذلك الأمر لعدم وجود قرينة دالة على تخصيص الأمر بشيء محدد ، فهو معنى مفتوح، إمّا أن نقصد بذلك الأمر أن يكون عظيما، وإمّا أن يُفهم على أنه أمرٌ حقير، وهذا انطلاقا، من المعنى المعجمي، حيث يُخبرنا المعجم بأنّ هذه الكلمة من المشترك اللفظي، الذي يمثّل في هذا التركيب معنيين إيجابيين وسلبيين، وهو ما يشير إلى التقابل في اللسانيات.

إن العلاقات التركيبية التي يصفها المحور التركيبي في اللسانيات لا تخرج عن كونها في المثال السابق: اسم زائد اسم زائد صفة، وهو تركيب نحوي صحيح لسانيا ونحويا، ولذلك " يظلّ التنوع البنيوي للكلمة التي نصلّ إلى معناها عبر غيرها؛ مصدرا يمكن استغلاله أسلوبيا وجماليا، بذلك تُوجد ألفاظٌ أوّلٌ وألفاظٌ ثوان، ومن ثمّ معان مباشرة، وأخرى مصاحبة"⁽²⁾

(1) المرجع نفسه، ص 35.

(2) أحمد الوديني، المرجع السابق، ص 38.

إننا بهذا الصدد نتكلم عن النظرية اللغوية، ومع ذلك يجب أن نوّكد موقع تلك النظرية من تراثنا العربي؛ وربما قد أجاب عن ذلك الموقع الباحث محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه النظرية اللغوية في التراث العربي، يقول: "إنّ نظريات التراث اللغوي جديرة بدراسات جادّة تستوفي ثلاثة شروط، هي:— أن تكون نظريات التراث اللغوي صوتيا أو صرفيا أو نحويا... إلخ هي العنوان العام الذي يقدم التراث النحوي من خلاله، وذلك لإعادة تقديم التراث اللغوي العربي في صورة نظريات لغوية...".

— أن تستوفي النظريات اللغوية المختلفة لكلّ علم من العلوم العربية على نحو جامع.

— أن تُقدّم هذه النظريات في إطار عام يبيّن علاقتها بعضها ببعض" (1)

فما يرتضيه الباحث محمد عبد العزيز عبد الدايم هو إمكانية البحث في التراث العربي من منطلق لساني، ولذلك نجده يبحث في وضع إجراءات النظرية اللغوية الخاصة بالنظام؛ لاستنباط الأنظمة بتطبيق الإجراءات الخمسة التالية: التصنيف، التعميم، التحليل، الشرح، التفسير (2)

كما نجد باحثا آخر يخلّل العلاقات القائمة بين القيمة اللسانية؛ والنحو وهو ربيع عبد السلام خلف يقول: "وتتنوع الوسائل التي يستخدمها المتكلم في إبراز قيمة الحرف أو الكلمة أو العبارة، أو الجملة أو النص، فهي إمّا بمقابلة الوحدة مع غيرها من الوحدات، وإمّا باستبدالها بها، مما يترتب عليه تعدّد معنى الوحدة، وتنوّع قيمتها؛ بتنوّع السياقات الواردة فيها، فالقيم اللغوية تتواجد بالتقابل والتعارض بين الوحدات" (3)

(1) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص 50.

(2) ينظر المرجع نفسه، ص 41.

(3) ربيع عبد السلام خلف، القيم المتنوعة للحرف والكلمة في اللغة العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص 02.

فالقيمة اللسانية إذن تنشأ من مقابلة الوحدة بأخرى، أو استبدالها بها على المستويين

الاستبدالي والتركيبي

ولقد اجتهد اللغويون العرب في تقديم رؤاهم اللسانية شرحاً لما تقدّم به دو سوسير، ولذلك فإنّ المقابلة بين الوحدات أو استبدال وحدة بأخرى يَحَقُّقُ ما ذهب إليه دوسوسير في استدعاء المحورين الاستبدالي والتركيبي، ويرى الباحث ربيع عبد السلام خلف " أنّ قيمة الوحدة في اللغة تتضح بمقابلتها مع غيرها من الوحدات، وهذه المقابلة تظهر ضروب التباين، والاختلاف والتمايز بينها، وهذا التباين والاختلاف هو الذي يعطيها قيمها المتنوعة"⁽¹⁾

وإذا كانت هذه الضروب المتمثلة في التباين والاختلاف والتمايز؛ هي ما يشكّل التقابل بين الوحدات، فإنّ هذا التباين مؤسسٌ على العلاقات النحوية للوحدات مثلاً نجد الكلمة قد تدرس من الناحيتين الاشتقاقية والتركيبية، فإذا حدّدنا المعنى الاشتقاقي فيها قلنا بأنّها ذات معنى عند الأفراد، ثمّ قمنا بتفصيل ذلك المعنى إلى ما له علاقة بالمادة أي المعنى المعجمي، وما له علاقة بالصيغة المعنى الصرفي الوظيفي، وهو ما تتعالق به الأسماء والأفعال والأوصاف.

وفي المقابل إذا حلّلنا الكلمة من حيث بُنيتهما التركيبية، اكتسبت وظيفة في التركيب، ومن ذلك مثلاً الضمائر، والموصولات، والإشارات والظروف الجامدة، والحروف...⁽²⁾

ويُجِلِّنا دراسة الكلمة اشتقاقاً وتركيباً إلى البحث في معيار التحليل النحوي، وهو ما يأتي

تفصيله في التالي:

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 04.

⁽²⁾ ينظر المرجع نفسه، ص 77.

رابعاً: معيار التحليل النحوي (أو التحليل النحوي المعياري)

يبدو البحث في معيار للتحليل النحوي أشبه بالبحث عن مجموعة علاقات نحوية ترجع في مجملها إلى علاقة واحدة، وربما لا يتجاوز الصواب؛ إذا قلنا إننا سنحاول إثبات وجود معيار انطلاقاً من متطلبات النظرية النحوية المبنية أساساً على القياس والتعليل.

والواقع أنّ النحو العربي، وربما نظرية النحو العربي تنطلق من القياس مادام هناك ثوابت تبرز العلاقات القائمة بين أقسام الكلم، ومن ذلك ما قدّمه الخليل بن أحمد الفراهيدي في منهج القياس، وهو ما ورد عن الباحث زهير غادي زاهد في ما نقله عن أبي المكارم في كتابه أصول التفكير النحوي، حيث يرى " أنّ منهج الخليل في القياس منهج استقرائي؛ مبني على استقراء لكلام العرب، وأساليبهم، وهو منهج شيخه أبي عمرو، واستمر بعده لدى جيل تلامذته حتى القرن الثالث"⁽¹⁾

والواقع أنّ القياس لا ينفصل عن التعليل، ولذلك أمكننا اعتبار أنّ المعيار الكفيل بقيام مفهوم للتحليل النحوي، هو وجود علاقة بين القياس والتعليل من جهة، والبنية اللسانية من جهة أخرى، وهو أمرٌ ليس مستبعداً مادام الانطلاق في دراسة البنية جوهره وجود علاقات بين العلامات اللسانية أو الكلمات؛ ومواضعها في التركيب، والمحلل النحوي سيقف عند مفهومي القياس ثمّ التعليل لأنّ " الغاية من التعليل تفسير الظواهر اللغوية، وتبرير القواعد لفهم كلام العرب، وإدراك أسرار تركيبه"⁽²⁾

والواقع أنّ البنية اللسانية على الرغم من اشتغالها بمنظور مخالف للتحليل النحوي_ لأنها مصطلح لساني_ إلا أنّها مع ذلك يمكن أن تُبرز تلك العلاقة الموجودة بين القياس والتعليل النحويين

⁽¹⁾ زهير غازي زاهد، موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد العراق، ط1، 2010، ص 60.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 62.

المعياريين، ودليل ذلك أنّ المحلل اللساني لا يمكنه أن يتبَيَّ مفهوم الوصف، وثبات بنى الوحدات لسانيا ، وأنّ ينطلق في ذلك من فراغ، لأنه إذا وقعت القطيعة بين العلمين النحو واللسانيات فلا يمكن مناقشة ما هو الجانب الوصفي في اللسانيات، وفي المقابل ما هو الجانب المعياري في النحو؟

و هو ما يمكن أن نستشفه من قول إبراهيم عبادة في حديثه عن نشأة النحو العربي: "فيغلبُ على ظننا أنّ النحو في مراحلهِ الأولى كان فكرة عامة ممثلة في استنكار لحن، واستهجان خطأ، وردّ إلى صواب، وسوق دليل على صحة عبارة، أو إجابة عن سؤال ، ومناقشات حول ضبط لفظ في القرآن الكريم، أو في شعر، ويغلبُ على الظن أيضا أنّهم حاولوا إدراك العلاقات بين عناصر التركيب اللغوي، والتمسوا سببا لتغيُّر نهايات المفردات، من ضمّ إلى فتح إلى كسر" (1)

والواقع أنّ البنية اللسانية حاضرة في العلاقات بين عناصر التركيب اللغوي، وهو ما لا يعني أبدا انفصالها عن مفهومي القياس والتعليل ، ولذلك نجد " أنّ النحو العربي بالمعنى الدقيق كان منذ الخليل بن أحمد، وعلى أيدي كل علماء النحو؛ علم بناء الجملة العربية، وليس علم أحوال الإعراب كما قيل" (2)

وبهذا ربما يتوافق معنى البنية اللسانية تركيبيا مع ضرورة الاكتفاء بالمفهوم النحوي للجملة " وإلغاء التصنيف المزدوج إلى جملة اسمية، وجملة فعلية، وكذلك ضرورة أن يُحَلَّ محل مفهوم الركنين الأساسيين لكل نوع منهما... هذان الركنان الوحيدان للجملة هما المسند إليه، والمسند" (3)

(1) محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأساسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب ، القاهرة مصر، ط1، 2009، ص 06.

(2) تحليل كلفت، من أجل نحو عربي جديد دراسات في نحو اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، دط، 2013، ص 30.

(3) المرجع نفسه، ص 51.

ولذلك حرص اللغويون الأوائل على القياس " الذي يتخذُه اللغويون العرب وسيلة يخرجون بها من آحاد الشواهد إلى القواعد العامة؛ التي تخضع لها هذه الشواهد... القياس الذي هو تجريد للمادة المسموعة واستنباط قواعدها"⁽¹⁾

إنَّ استنباط القواعد من القياس، ثمَّ تعليل ترابط الكلمات في التركيب النحوي ؛ يستدعي مفهوم البنية اللسانية، وهنا لا بدّ من التنبيه على أنّ البنية اللسانية لا ترتبط فقط بالتركيب أي الجملة، لأنّ المحلل اللساني سيلاحظ العلاقات القائمة بين الكلمات في ذاتها في بنيتها الصرفية، وأمّا العلاقات النحوية فما هي إلا مؤشر دال على صحّة التركيب النحوي من عدمها، حيثُ يمكننا ملاحظة بنية الكلمة في حالتها الإفرادية ؛ مثلا من حيثُ الإشتقاق ، أو من حيثُ معناها المعجمي والعلاقات المعجمية كالترادف، أو المشترك اللفظي مثلا، ولأنّ موضوع النظرية اللغوية هو ضبط اللغة، فينبغي البحث في قيود تطبيق القواعد، والمرتبطة بشكل الجملة وهي نوعان: "

__الإخفاق في التطبيق بسبب شكل الجملة التي يجري عليها أحد التطبيقات.

__الإخفاق في التطبيق بسبب الشروط الواجبة لكلمة محورية في التركيب. "⁽²⁾

وإذا أخفق المحلل النحوي في تتبع القواعد النحوية، وملاءمة التركيب النحوي للكلمات في تعالقتها؛ فهذا يعني أنه لم يبحث في خصوصية التقسيم الثلاثي اسم ، فعل ، حرف، ولم يتتبع الخصائص البنيوية لكل قسم على حدة، وفي التمثيل للإخفاق الناتج بسبب شكل الجملة ، والإخفاق بسبب الشروط الواجبة لكلمة محورية يقول عبد العزيز عبد الدائم " في الأولى يمكن التمثيل لذلك بامتناع تأخر أداة الاستفهام، وعدم تصديرها بامتناع أن يُقال مثلا (نبح الطالب هل؟) وقد

⁽¹⁾ محمد عبد العزيز عبد الدائم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 23.

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عبد الدائم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص 29.

أشار النحاة إلى لزوم تصدير أدوات الاستفهام والشرط، ومن الثانية يمكن التمثيل لذلك بامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تُفد، لأنّ الشرط اللازم للمبتدأ، وهو التعريف لم يتحقّق⁽¹⁾

إنّ مناقشة القواعد النحوية يعني الإشارة إلى ثبات المعيار النحوي، فهل يمكن أنّ نتكلّم عن بنية لسانية مزدوجة بنية صرفية ونحوية في آن واحد؟

والجواب أنّ المعيار النحوي يُقدّم لنا القواعد النحوية في ثباتها، ومن ثمّ يُمكننا الحديث عن نظام نحوي ونظام صرفي، وهذا يقتضي وجود بنية لسانية شاملة، وهو ما يعني وجود المشترك بين اللغات " ذلك أنّ ابن اللغة_لاشكّ_ يستخلص لنفسه نظام لغته؛ ليميّز حدود الوحدات اللغوية فيها_على مستوى البنية الصرفية ولا يخلط خلط من تلبس عليه تلك الحدود ويُميّز دلالات الألفاظ ووجوه استعمالها، ويميّز أصول تركيب الجمل فلا يرّكب جملة إلاّ أنّ تكون مقبولة لدى سائر أبناء اللغة.. ويتفق أبناء اللغة في ذلك على حد سواء"⁽²⁾

وعليه يمكننا أنّ نقف في بيان العلاقة بين الوظائف النحوية؛ على مفهوم آخر وهو مفهوم التحليل النحوي والبنية اللسانية.

التحليل النحوي والبنية اللسانية:

ينظر النحويون إلى مفهوم التحليل النحوي على أنّه التحليل الذي يتتبع العلاقة بين الوظائف النحوية للكلمات ومواقعها في التركيب اللغوي، ولكن الغاية من النحو لا يمكن أنّ تقف عند هذا الحد فقط، لذلك وجب علينا هنا أنّ نميّز بين البنية اللسانية والتحليل النحوي، وأنّ نضع في

(1) المرجع نفسه، ص ن.

(2) عماد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط1،

الحسبان أنّ البنية اللسانية هي بنية مفتوحة على التحليل النحوي؛ فتشمله وتتجاوزه في الوقت نفسه، فهي شاملة له من حيث إنها تجمع بين المكونات وهي العلامات اللسانية أو الكلمات، بالإضافة إلى العلاقات النحوية التي هي علاقات التركيب، وهي أيضاً أي البنية اللسانية تتجاوز التحليل النحوي؛ من حيث إنها تنظر للتركيب في آنيته أي أنها تبحث في التأثيرات المنتظرة من ائتلاف الوحدات في ما بينها تركيبياً، وكيف تؤثر وحدة في وحدة أخرى بنيوياً، في حين أنّ المحلل النحوي يراعي القواعد النحوية الثابتة أو المشتركة، ومع ذلك فهناك تداخل شديد بين المعيارى والوصفي في التحليل التركيبى، وهو ما دعا اللسانيين إلى الحديث عن منهج **الخانية** " ويقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية وهي تمثل في العادة **خانة**، أو موقعا يكون ثابتا ويكون متغيّراً، وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة، وأن تقع ذلك الموقع، وينبني هذا المنهج على اعتبار الأمرين مجتمعين"⁽¹⁾

ولا يخفى بهذا أنّ التحليل النحوي يضبط الوظائف النحوية؛ والأقسام التي تؤدّي تلك الوظائف، سواءً تعلّق الأمر بالأقسام الرئيسية، أو الأقسام الفرعية، فمثلاً إذا قلنا إنّ الاسم هو قسم أصليّ من أقسام الكلم، و يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ثم ناقشنا الأقسام الفرعية للاسم، وهي الضمير والصفة، والظرف فيعني اصطلاح هذه الأقسام الفرعية بالمواقع الإعرابية التي يحل محلّها قسم الاسم، كأن نقول مثلاً زيدٌ شجاع، هو شجاعٌ، الجريء شجاعٌ، فالاسم (زيد) وقع مبتدأ، والضمير المنفصل (هو) وقع مبتدأ، والصفة (الجريء) أيضاً وقعت مبتدأ.

فهناك مجموعة من الأقسام الفرعية حلّت محل الاسم، واضطلعت بأداء نفس الوظيفة النحوية، وهذا التعالق حصل نحويًا وبنيويًا " فيمكن للمبتدأ أن يكون ضميراً، أو اسماً علماً، أو مصدرًا مؤوّلاً، ولكن يتعيّن في مفردات الباب عادةً، ضربٌ من الصيغ يُعرف على أنّه ألزم لتلك

(1) عماد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 43، 42.

الوظيفة_الخانة_ وتعيّن في اللغات المعربة، علاقة محدّدة بين مفردات الباب والحالة الإعرابية، فلمفردات المبتدأ مثلا حالة الرفع... إلخ، ويحسُن عند فرز الأبواب النحوية ومفرداتها أن تُنسَق وفقا لهذا الاعتبار⁽¹⁾

والسؤال الذي نطرحه هنا هل البنية اللسانية هي بنية صرفية ونحوية؟ أم تتجاوزهما إلى بنية أخرى؟

ينبغي الانطلاق من أنّ البنية اللسانية هي بنية شاملة، أي قد تأتي على جميع البنى اللغوية ، كأن ندرس علاقة البنية النحوية بالبنية الصرفية مثلاً، أو أن ندرس العلاقة بين البنيتين، والبنية المعجمية، أو أن ننطلق في تحديد الاختلاف بين البنى من حيث البنية الصوتية للكلمة مثلاً، إذن البنية اللسانية هي بنية شاملة تستوعب البنية النحوية _أي التحليل النحوي_ لأنه تحليل معياري، وقد ذكر الباحث عطا محمد موسى رؤية بعض اللغويين المحدثين ، ومن بينهم حلمي خليل في كتابه القيم العربية وعلم اللغة البنيوي من " أن الأنظار الخاصة بالمنهج الوصفي بدأت تشق طريقها إلى النحو العربي على يد برجستراستر في إلمامات موجزة تحللت أحاديته ومحاضراته عن الدراسات التاريخية المقارنة، وقد عبّر عن الوصفية بالنظامية، تصف الواقع اللغوي دون التعليل لظواهره⁽²⁾

والاختلاف الواضح بين النحو واللسانيات؛ هو أنّ النحو يقوم على مراعاة القواعد النحوية، ويتيح إمكانية التصرف في مواقع الكلمات بحسب المعاني المقصودة، في حين أنّ اللسانيات تنحو إلى الوصفية، وأنها تتبّع العلاقات البنيوية بين الكلمات في التركيب اللغوي دون تعليل، أي أنّ النظام اللساني يراعي تلك العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية دون البحث في الجانب

(1) المرجع نفسه، ص43.

(2) عطا محمد موسى، مناهج النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء ، عمان الأردن، ط1، 2002، ص

المادي فيها، أمّا في التحليل النحوي فعلى " المستوى التطبيقي في استخدام الوظائف النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب النحوية في التفريق بين الكلمات، فيمكن أن نقول مثلاً، إنّ الكلمات التي تمثّل الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلم؛ هي التي تصلح أن تكون فاعلاً، وعلى ذلك يمكن القول إنّ الفاعل بابٌ نحويٌّ، أمّا الفاعلية فهي وظيفة النحوية الخاصة في الكلام، وأمّا بقية أقسام الكلمات؛ كالأفعال والظروف والأدوات، فلا تصلح أن تؤدي وظيفة الفاعلية، وهو تمييز نحوي يُفرّق بين أقسام الكلمات وأنواعها"⁽¹⁾

ولئن كان اللسانيون لا يُعيرون اهتماماً بالمعنى، وكان التحليل النحوي في المقابل يعبر ذلك الاهتمام للمعنى؛ فإنّ أهم ما يميّز به النحو هو الوقوف على المعاني النحوية أو الدلالة التركيبية " وترتبط الدلالة التركيبية بمفهوم الفائدة، ولا تتحقّق إلاّ بائتلاف الكلام وضمّ بعضه إلى بعض على وجه من الوجوه النحوية المألوفة"⁽²⁾

والخلاصة التي نستشفها من هذه الدراسة أنّ التحليل النحوي معياري نظراً؛ لأنه يهتم بالكلمات ومواقعها الإعرابية، ووظائفها النحوية المختلفة، في حين أنّ اللسانيات تسعى إلى رصد مظاهر العلامات اللسانية من حيث نظاميتها، أي أنّها توظّف العلاقة القائمة بين المحورين الاستبدالي والتركيب لمعرفة ائتلاف العلامات أو اختلافها، ولكنها؛ في المقابل أثبتت أنّها لا يمكنها التخلي عن المعيارية في النحو، ومن المعيارية نشأت الوصفية.

قائمة المصادر والمراجع

(1) حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 63.

(2) محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، المدار الإسلامي، بيروت لبنان، ط2، 2007، ص

1. أحمد الوديني، أصول النظرية النقدية القديمة من خلال قضية اللفظ والمعنى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2006.
2. تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط3، 2009.
3. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، دط، 2011.
4. خليل كلفت، من أجل نحو عربي جديد دراسات في نحو اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، دط، 2013.
5. ربيع عبد السلام خلف، القيم المتنوعة للحرف والكلمة في اللغة العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، ط1، 2010.
6. زهير غازي زاهد، موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد العراق، ط1، 2010.
7. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط3، 2012.
8. عبد الجليل مرتاض، البنية اللغوية في ضوء المناهج اللسانية، مجلة اللغة العربية المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، عدد31.
9. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء ، عمّان الأردن، ط1، 2002.
10. فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، افريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، دط، 2008.
11. فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء المغرب، ط2، 1986.
12. محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب ، القاهرة مصر، ط1، 2009.

13. محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة مصر، ط1 ، 2006.
14. محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، المدار الإسلامي ، بيروت لبنان، ط2، 2007.
15. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الأردن، ط1، 1980.